رئيس واعضاء "الشورى" يؤدون القسم أمام خادم الحرمين الشريفين

واس (الرياض)

أدى أمام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد ومعالي نائب رئيس المجلس المهندس محمود بن عبدالله طيبه ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور صالح بن سعود العلي ومعالي الامين العام للمجلس الدكتور صالح بن عبدالله المالك وأعضاء المجلس أدوا القسم قائلين: بسم الله الرحمن الرحيم.. أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لديني ثم لمليكي وبلادي وألا أبوح بسر من أسرار الدولة وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها وأن أؤدي أعمالي بالصدق والامانة والاخلاص والعدل.

جاء ذلك خلال استقبال الملك المفدى لرئيس وأعضاء مجلس الشورى في الديوان الملكي بقصر اليمامة أمس.

وقد أعلن خادم الحرمين الشريفين حفظه الله عن افتتاح أعمال المجلس في دورته الرابعة التي بدأت بالقرآن الكريم وحضرها صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني وصاحب السمو الملكي الامير مشعل بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الامير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام..

اعضاء مجلس الشورى يؤدون القسم

الملیك يحدد ملامح السياسة الداخلية والخارجية في افتتاح دورة الشورى

ماضون على طريق التنمية وتفعيل المجالس البلدية وبرامج التحديث وتطوير النظام الاداري

عبدالله العريفج (الرياض)

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز على أن العمل جار على اعادة هيكلة مؤسسات التعليم والتدريب وتحديد مفاهيمها بما يلبي احتياجات التنمية من القوى العاملة الوطنية بمختلف مهاراتها وتأكيد العلاقات المتبادلة بين العمل المنتج ومجالات التنمية البشرية. وشدد يحفظه الله في الخطاب الملكي الذي وجهه أمس في افتتاح اعمال السنة الاولى من الدورة الرابعة لمجلس الشورى على زيادة معدل مشاركة المرأة في قوة العمل وتوسيع فرص توظيفها طبقا لما جاء محددات قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٠ بتاريخ ١٢/٤/١٤٢٥هـ. وقال المليك: اننا ماضون باذن الله على طريق التنمية والتطوير ولقد سرّنا ما تم اتخاذه من اجراءات تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتفعيل المجالس البلدية وفقا لنظام البلديات والقرى.

ولي العهد يصافح رئيس مجلس الشورى

أعضاء الشورى يتشرفون بالسلام على خادم الحرمين الشريفين بعد أدائهم القسم

- زيادة اعضاء الشورى حققت للمجلس الارتقاء بالعمل كماً ونوعاً
- نجاحاتنا التنموية ثمرة رؤية اقتصادية قادرة على مواكبة المتغيرات العالمية
- خطة التنمية تعالج خلل تزايد القوى العاملة الاجنبية.. ومستمرون في توطين الوظائف

الامراء نواف ونايف وسلمان في افتتاح الدورة

- لن نسمح لفئة مفسدة يقودها فكر منحرف بالمساس بأمن الوطن
- الاسلام بريء من العنف والتطرف والمسلم الحق بعيد عن الارهاب
- نواصل جهودنا لتحقيق غايات دول وشعوب مجلس التعاون الخليجي
- حريصون على استقرار النفط والتوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين

وفيما يلي نص كلمة المليك:

ايها الاخوة:

ان الشورى احد المبادئ التي جاء بها الاسلام لتكون اسلوبا للتعاون على اداء الامانة والتكاتف في تحمل المسؤولية فتتجلى فيها صورة من صور العمل الجماعي بين افراد المجتمع ومؤسساته وتمثل الشورى دعائم اصيلة راسخة قامت على اساسها المملكة العربية السعودية ومارستها منذ ثمانين عاما وكلما اوغلنا في دراستها وتطبيقاتها اتضحت في اذهاننا صورتا الأصالة والتطوير.

وتأكيدا للدور الايجابي الذي يقوم به مجلس الشورى وما يمثله من مساندة للحكومة في الامور التنظيمية تم تعديل المادة الثالثة من نظام المجلس اعتبارا من الدورة الثانية لزيادة عدد اعضائه من «٦٠» عضوا الى «٩٠» عضوا ثم الى «١٢٠» عضوا في دورته الثالثة ثم الى ١٥٠ عضوا في هذه الدورة، مما اضفى على المجلس طابعا عمليا حقق له المزج بين ممارسته في دوراته كلها والارتقاء التدريجي بالعمل كما ونوعا.

لن نسمح للمفسدين بالمساس بالأمن

ايها الاخوة:

الاسلام دين رحمة وسلام يهدي الى الخير ويدل عليه وينهى عن الشر ويحذر منه ويدعو الى التعارف بين الامم والتعايش السلمي، ويحرم البغي والعدوان والافساد في الارض فليس في ديننا مكان للعنف أو التعصب او التطرف او القهر او الارهاب او الاعتداء على النفوس المعصومة والممتلكات فدين الاسلام بريء من هذه التصرفات والمسلم الحق ابعد ما يكون عن القيام بهذه التصرفات او التعاطف مع منفذيها ولن نسمح لفئة مفسدة يقودها فكر منحرف ان تمس امن هذا الوطن او تزعزع استقراره.

والمملكة العربية السعودية لم تأل جهدا ولن تألو في التصدي للارهاب بكافة صوره واشكاله فهي تحاربه محليا وهي ملتزمة بالدعم التام لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بمحاربته.

ومن هذا المنطلق اقامت المملكة العربية السعودية حملة للتضامن الوطني ضد الارهاب استمرت فعالياتها خمسة عشر يوما من ٢٥/١٢/١٤٢٥هـ وشملت جميع القطاعات وكل الجهات وقد بدأت هذه الحملة بالمؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب الذي استضافت فيه المملكة ممثلين من ٦٠ دولة ومنظمة دولية واقليمية لبحث وتطوير سبل ووسائل مكافحة هذه الظاهرة الاجرامية الدولية وتقدم فيه اخي صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بمقترح انشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب وقد نال هذا المقترح دعم المؤتمرين وتأييدهم كما توصل المؤتمر الى توصيات منها:

اعتماد استراتيجية شاملة فاعلة موحدة، وجهد دولي منظم يركز على الحاجة الى الدور الريادي للامم المتحدة، وتسوية المنازعات الاقليمية والدولية سلميا لتفويت الفرصة امام المنظمات الارهابية لاستغلال معاناة الشعوب والتأكيد على رفض اي محاولة لربط الارهاب بالدين، وتهيئة جو من التفاهم والتعاون المشترك بين مختلف الدول وتعزيز الحوار المتعدد الثقافات، وتعزيز التعاون الدولي والاقليمي والثنائي بين الدول لتجفيف مصادر تمويل الارهاب وكذلك انشطة مجموعات الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في الاسلحة والمتفجرات والاتجار في المخدرات.

اتجاهات اقتصادية وتنموية

ايها الاخوة:

اننا ماضون -باذن الله- على طريق التنمية والتطوير ولقد سرّنا ما تم اتخاذه من اجراءآت تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتفعيل المجالس البلدية وفقا لنظام البلديات والقرى.

كما ان الاقتصاد الوطني يتنامى، والنجاح الذي تحقق على صعيد التنمية والبناء الاقتصادي في المملكة جاء ثمرة رؤية اقتصادية واسعة الافق، وقدرة -بحمد الله- على التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، ومرونة كبيرة في مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية، وخطط التنمية التي شهدتها المملكة تنطوي على كثير من المؤشرات التي تجسد الرؤية التي تعاملت بها المملكة مع قضايا التنمية والبناء الاقتصادي واستطاع الاقتصاد السعودي تحقيق التأقلم والتكيف مع متطلبات التنمية الاقتصادية وظروف الاقتصاد العالمي من خلال سلسلة من القرارات والاجراءات الاقتصادية المهمة التي كونت نقطة تحول رئيسة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية ووفرت موجهات لتعزيز النمو والازدهار.

التنمية والبعد الاجتماعي

ايها الاخوة:

لقد نجحت خطط التنمية بالمملكة في اقامة التجهيزات والمشروعات القادرة على قيادة عمليات التطوير والتحديث ونقل التقنية المتقدمة وتوفير المستويات اللائقة من التعليم والتدريب والخدمات الاجتماعية والصحية المختلفة ولسنا بحاجة الى تعداد هذه الانجازات فوثائق وزارة الاقتصاد والتخطيط زاخرة بذلك، ومن الجدير بالذكر ان البعد الاجتماعي لخطط التنمية لم يكن غائبا بل كان دائما حاضرا من خلال برامج عدة لخدمات الرعاية الاجتماعية في جميع المجالات وشملت هذه الرعاية بالذات ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث قدمت لهم العديد من اوجه الرعاية الصحية والاجتماعية والتأهيلية ورصد التمويل اللازم لذلك، واصدار نظام خاص بهذه الفئةيغطي متطلباتها واحتياجاتها والآليات التنفيذية المحققة لذلك.

وسعت الدولة لاستغلال ما انعم الله به من ثروات للقيام بتنمية متسارعة شملت جميع مناحي الحياة، فارتفع حجم الاستثمارات في المجال الصناعي الى اكثر من مائتين وستين مليار ريال، وارتفع عدد المصانع الى اكثر من ثلاثة الاف وسبعمائة مصنع توفر اكثر من ثلاثمائة واربعة وخمسين الف فرصة عمل في مختلف النشاطات كما حققت شركة سابك مراكز متقدمة على المستوى العالمي فتبوأت المركز الاول عالميا في بعض الصناعات اما قطاع النقل والاتصالات فشهد انجازات كثيرة، حيث بلغت اطوال الطرق التي نفذت أو تحت التنفيذ اكثر من ٧٣ ألف كيلو متر، وتوسعت خدمات الاتصالات بدرجة كبيرة.

تنمية الموارد البشرية

ايها الاخوة:

ان تحقيق اهداف خطط التنمية انما يتم في اطار المفهوم الشامل لتنمية الموارد البشرية والارتقاء المستمر بهذه الموارد، وتحقيق التناسب بين النمو السكاني والموارد البشرية وتبني التخطيط الجيد لتطوير وادارة الموارد البشرية، والارتقاء بكفاءتها الانتاجية والاستمرار في تبني برامج احلال القوى العاملة الوطنية محل القوى العاملة الوافدة، وزيادة معدل مشاركة المرأة في قوة العمل وفق قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (١٢٠) والتاريخ ١٢/٤/١٤٢٥هـ الذي يقضي بتوسيع مجالات عمل المرأة وزيادة فرص توظيفها طبقا لما جاء من محددات في القرار.

ولقد اسست المملكة منظومة من مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام والتعليم الفني والتدريب المهني والعمل جار على اعادة هيكلة مؤسسات التعليم والتدريب وتحديد مفاهيمها بما يلبي احتياجات التنمية من القوى العاملة الوطنية بمختلف مهاراتها، وتأكيد العلاقات المتبادلة بين العمل المنتج ومجالات التنمية البشرية.

ونشير في هذا الصدد الى ان النمو الاقتصادي السريع في المملكة خلال سنوات خطط التنمية اقترن بتوافر الكثير من فرص العمل، وان كانت سوق العمل قد شهدت في الوقت نفسه بعض الخلل، كتزايد نسبة القوى العاملة الاجنبية في مقابل الارتفاع النسبي في بطالة القوى العاملة الوطنية، فقد اتجهت اهداف خطة التنمية الثامنة نحو تهيئة الظروف لايجاد الوظائف وفرص العمل للمواطنين من خلال الاستمرار في معدلات النمو الاقتصادي والاستثمارات الجديدة من جهة، وتأمين التعليم الاساس وتنمية القدرات والمهارات لدى القوى العاملة الوطنية وترشيد عملية الاستقدام من جهة اخرى.

وتأكيدا على ذلك فقد صدر قرار مجلس الوزراء في بداية شهر محرم ١٤٢٦هـ الذي وضع آلية عمل لمواجهة مشكلة البطالة بين المواطنين، وارتفاع معدلات استقدام العمالة ونص على تكليف جميع الجهات المعنية والجامعات السعودية والاجهزة الاعلامية بمساندة وزارة العمل في الاجراءات التي تتخذها لتخفيض معدلات اصدار التأشيرات وتدريب السعوديين، وتنشيط دور القطاع الخاص، والتأكيد على جميع القطاعات والاجهزة الحكومية والمؤسسات العامة بالتنسيق المباشر والكامل مع وزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية فيما يتعلق باجراءات الاحلال للقوى العاملة الوطنية وكل ما تراه الوزارتان في شأن استقدام العمالة.

آفاق واسعة لنمو القطاعات الاقتصادية

ايها الاخوة:

ان ميزانية العام الحالي تضمنت مخصصات للتنمية في مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية وهذا يبرز متانة الاقتصاد السعودي والافاق الواسعة امام نمو قطاعاته بمعدلات عالية في الاعوام القادمة ان شاء الله، وجاءت الميزانية متزامنة مع بداية خطة التنمية الثامنة لاحداث نقلة كبيرة في الخدمات والتسهيلات التي يتمتع بها المواطن السعودي فقد اشتملت هذه الميزانية على ٧٥,٥ مليار ريال للمشروعات والبرامج الجديدة في مختلف مناطق المملكة مع الاخذ في الحسبان التوزيع المتوازن بين احتياجات هذه المناطق ودعم برامج تنمية الموارد البشرية ومشروعات التعليم والتدريب والصحة والخدمات الاجتماعية والمياه والزراعة والخدمات البلدية والنقل والاتصالات كما اشتملت الميزانية على زيادات كبيرة في رأس مال صناديق الاقراض والتمويل التي انشأتها الدولة لتقديم التسهيلات والقروض الميسرة للمواطنين.

الاستفادة من الزيادة الاستثنائية في الايرادات

ايها الاخوة

لقد صدرت الاوامر بالاستفادة من الزيادة الاستثنائية في ايرادات السنة المالية ١٤٢٤/١٤٢٥هـ بالشكل الذي يعود بالفائدة على المواطنين في جميع مناطق المملكة مع التركيز على المناطق الاكثر احتياجا وذلك من خلال تخصيص مبلغ واحد واربعين الف مليون ريال من فائض ايرادات تلك السنة لتنفيذ مشاريع اضافية للخدمات، خصص منها مبلغ ثلاثين الف مليون لتنفيذ برنامج اضافي محدد لتحسين وتطوير الخدمات يشمل مشاريع لشبكات المياه والصرف الصحي وتصريف السيول، ووضع برنامج عاجل لتنفيذ طرق سريعة وفتح طرق جديدة داخل وخارج القرى والمدن، وتنفيذ برنامج لتطوير مستوى الرعاية الصحية الاولية بكافة المناطق وتنفيذ برنامج سريع لاستكمال بناء المدارس للبنين والبنات ودعم التعليم الفني والتقني وزيادة الطاقة الاستيعابية له وتطويره وفقا لحاجة سوق العمل، وكذا زيادة رأس مال صندوق التنمية العقارية بمبلغ (٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة الاف مليون ريال لمقابلة الطلب على القروض وتقليص فترة الانتظار، وكذا زيادة رأس مال بنك التسليف السعودي الى (٣٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة الاف مليون ريال لتمكينه من زيادة عدد القروض التي يمنحها للمحتاجين واصحاب المهن وفقا لنظامه.

الخطة الثامنة وأولويات التنمية

ايها الاخوة:

اهتدت خطة التنمية الثامنة باولويات التنمية المعتمدة وبعناصر القوة في الاقتصاد الوطني لتحقيق اقصى زيادة ممكنة في معدل النمو الاقتصادي وبما يفوق الزيادة المتوقعة في معدل النمو السكاني، ويمكن من زيادة معدلات توظيف القوى العاملة الوطنية، كما استهدفت تنويع الانشطة الانتاجية ومصادر الدخل الوطني لايجاد روافد بجانب الايرادات النفطية لتمويل الانفاق الحكومي والواردات وتحسين كفاءة آلية السوق، وزيادة دور القطاع الخاص في الانتاج والاستثمار، وتطوير قدراته على المنافسة.

وتتبنى خطة التنمية الثامنة مجموعة متكاملة من السياسات المتسقة لتأمين متطلبات تحقيق اهدافها، فموضوعات مثل الاستقرار الاقتصادي، كفاءة وكفاية الائتمان المصرفي، من الامور التي تلقى اهتماما بارزا، كذلك اولت الخطة اهتماما خاصا بالمجالات المتعلقة بتهيئة البيئة المناسبة للاستمرار في تطوير الهيكل الاقتصادي، وبرامج التحديث وتسريع عمليات التخصيص، وتطوير النظام الاداري.

كما تهتم سياسات الخطة بتوفير الظروف المناسبة لزيادة استثمارات القطاع الخاص، الوطني والاجنبي بالاضافة الى مواصلة الاستثمار الحكومي في قطاعات التنمية والاستمرار في تطوير الاطار المؤسسي للتجارة الخارجية وتحسين كفاءة اداء المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة والعمل على تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية وزيادة صادراتها، هذا بالاضافة الى مواصلة التوسع في الاتفاقيات التجارية الثنائية مع دول العالم بهدف ايجاد اسواق جديدة للصادرات الوطنية.

دعم مصالحنا وتواجدنا الايجابي في المحافل الدولية

ايها الاخوة

هذا فيما يخص الاوضاع المحلية اما فيما يتعلق بالعالم الخارجي فان سياستنا في هذا الشأن قائمة على العمل لما فيه تحقيق مصالح المملكة ودعم تواجدها الايجابي في المحافل الدولية، وابراز دورها البناء سواء في المحيط الاقليمي او العربي او الاسلامي او العالمي.

وان ما تشهده الساحتان العراقية والفلسطينية من استمرار للاحداث التي ذهب ضحيتها الابرياء من النساء والاطفال والشيوخ يتطلب ضرورة اتخاذ موقف دولي للحد من نزيف الدم والعمل على اعادة الامن والاستقرار والسلام للمنطقة.

ويحدونا الامل في ان يعمل ابناء العراق على بناء عراق جديد موحد ومستقر آمن.

اما القضية الفلسطينية فقد اولتها المملكة العربية السعودية اهتماما كبيرا يمثل توجها اصيلا في سياستنا وفق ثوابت وضعها المؤسس الملك عبدالعزيز -رحمه الله- وسرنا جميعا من بعده على دربه، فدعمنا مستمر للاخوة الفلسطينيين في السعي لاقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وموقفنا معهم ثابت ضد كل الممارسات التي تعيق التوصل الى سلام عادل وشامل ودائم.

وندعو الاخوة اللبنانيين الي تجاوز الازمة، والمحافظة على وحدة لبنان واستقراره وتماسكه، وتغليب جانب الحوار بين مختلف القوى السياسة والابتعاد عن كل ما من شأنه بث الفرقة والانقسام.

تفعيل العمل العربي المشترك

وفيما يتعلق بالعلاقات العربية، فان المملكة تركز على قضية تفعيل العمل العربي المشترك، وقد صدر المرسوم الملكي رقم م/١ وتاريخ ١١/٢/١٤٢٦هـ بالمصادقة على وثيقة عهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العربية الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة (السادسة عشرة)، والتي تتضمن مبادئ تحدد اهدافا تطمح الدول العربية الى تحقيقها في المستقبل لتعزيز التعاون والتكامل العربي وتنطوي على اليات لتفعيل ميثاق جامعة الدول العربية، وتطوير اجهزة الجامعة وتؤكد الوثيقة على تعزيز العلاقات بين الدول العربية ودعم التشاور والتنسيق والتعاون بين الدول الاعضاء، وبخاصة في مجالات الامن والدفاع والشؤون الخارجية كما تؤكد على الدول الاعضاء ان تنفذ التزاماتها المنبثقة عن ميثاق جامعة الدول العربية.

ايها الاخوة:

ان المملكة العربية السعودية حريصة على استقرار السوق العالمية للبترول، وتعمل بما يحقق التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين في آن واحد، وتسعى لتنمية التجارة الدولية من خلال التعامل على اساس اقتصاديات السوق الحر.

علاقات دولية أساسها الاحترام المتبادل

ايها الاخوة:

ان المملكة ترتبط مع سائر دول العالم المحبة للسلام بعلاقات واضحة قوامها الاحترام المتبادل، والمشاركة المنتجة في قضايا الانسانية وهمومها، والاهتمام بشؤون التنمية واشكالاتها، والمبادرة الدائمة في المواساة والاغاثة في الكوارث والزلازل التي تحصل من وقت لاخر، والمساندة والمساعدة لضحايا الفيضانات والمشردين واللاجئين داعمة للمحتاجين والمتضررين.

ايها الاخوة:

لقد سعت المملكة الى تطوير التعاون فيما بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي وتنمية علاقاتها في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية، والاجتماعية والسياسية، وسوف نوالي الخطى ونواصل الجهود حتى نصل الى الغايات التي تنشدها شعوب دول المجلس.

وفي الختام نتقدم بالشكر لاعضاء مجلس الشورى الذين انتهت مدة عضويتهم، ونرجو للاعضاء الجدد التوفيق والسداد، وندعو الله عز وجل ان يعين الجميع على القيام بالعمل واداء الامانة على الوجه الذي يرضيه عنا، فنحن جميعا مؤتمنون في اعمالنا، ومسؤولون امامه عز وجل عملا بقوله تعالى: ﴿ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل﴾ (النساء ٥٨) وقوله عز وجل: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾ (التوبة ١٠٥) والله اسأل ان يحفظ بلادنا، ويديم عليها الامن والاستقرار، وان يوفقنا للعمل لما فيه خير ديننا ووطننا ومواطنينا انه على كل شيء قدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.